

**المعنى الوظيفي واختيار
الوجه الإعرابي
لنماذج من القرآن الكريم**

**Functional Meaning and Choosing the inflection
of models from the Holy Quran**

م. د. سلوى يونس خضر

جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية / قسم اللغة العربية

Assistant professor

Salwa Younes Khader

University of Mosul / College of Basic Education

Department of Arabic Language

الملخص

يسعى البحث إلى بيان أهمية الوظيفة النحوية لكل عنصر من عناصر التركيب في السياق اللغوي في القرآن الكريم، إذ إن الوظيفة النحوية تتعلق بترتيب الكلمات والجمل، وقد قام منهج النحاة العرب في وصفهم لتراكيب العربية على أفراد باب لكل وظيفة نحوية خاصة به، وأكدوا ضرورة توخي معاني النحو لما لها من دور في الحفاظ على سلامة التركيب وعدم إفساد الصنعة، فكانت العلاقة بين الاعراب والمعنى وثيقة حتى أنهم جعلوا الاعراب فرعاً على المعنى والزموا معرب القرآن أن يكون دقيقاً في اختياره وتفسيره، وأن يكون ملماً بأحكام النحو ومقاييسه فلا يخل بها.

Abstract:

The research seeks the importance of defining the grammatical function of each element of the structure in the linguistic context in the Holy Qur'an, as the grammatical function is related to the arrangement of words and sentences. Grammar because of its role in preserving the integrity of the structure and not spoiling the workmanship, so the relationship between the syntax and the meaning was close, so that they made the syntax a branch of the meaning, and they obligated the syntax of the Qur'an to be accurate in its choice and interpretation, and to be familiar with the provisions of grammar and its standards, so as not to prejudice them.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فكانت الغاية الأساسية في نشأة الدراسات اللغوية العربية الحفاظ على لغة القرآن الكريم والابتعاد بها عن مصادر اللحن التي تفتشت بين الناس لاتساع رقعة الإسلام والاختلاط بغير العرب الذي أدى إلى شيوع اللحن على الألسن حتى أصبح ظاهراً بيناً، وهذا دفع علماء اللغة وضع قوانين وقواعد فاستنبطوا من كلام العرب أنفسهم قوانين قاسوا عليها سائر أنواع الكلام، فوضعوا الاعراب الذي هو الابانة عن المعاني، ويقصد بهذه المعاني أن لكل وظيفة نحوية دورها في تحديد المعنى والإفصاح عن تفسير المراد ولا سيما في آي الذكر الحكيم، إذ لا يخفى على أحد من الدارسين الارتباط الوثيق بين الاعراب والمعنى، فالاعراب يبين موضع الكلمة أو الجملة من الكلام، فهو يظهر ما للكلمة في موقعها التركيبي من قيمة نحوية، وقد كانت عناية اللغويين به كبيرة على اختلاف توجهاتهم، وهذا يظهر وبوضوح عند المفسرين والفقهاء، إذ كان للنحو بشكل عام والاعراب بشكل خاص تأثير كبير في تفسيراتهم وهذا يظهر بوضوح من خلال تعدد أوجه الاعراب لديهم، فلكل مفسر منهجه وطريقته في تفسير القرآن الكريم فتعددت توجهاتهم في الكثير من المواضع لآي الذكر الحكيم وتنوعت بين الاستحسان والقبول والجواز وبين الرفض والمنع والتضعيف أو الترجيح في مواضع أخرى، وهذا كله كان دافعاً للبحث عن أثر الاعراب وما تحمله الألفاظ من وظائف نحوية التي كان لها الأثر الكبير في رفض معربي القرآن ومفسريه بعض الوظائف التي لا تستقيم والقاعدة النحوية وذلك من خلال اختيار بعض النماذج لآي الذكر الحكيم والتي بدء فيها رفض معربي القرآن الكريم ومفسريه للوجه الوظيفي الذي يخرق القاعدة ويتعد عن سلامة التركيب من حيث اللفظ والمعنى.

واقتضت طبيعة البحث تقسيمه على تمهيد تناولنا فيه إضاءات على عنوان البحث وألفاظ، ثم المبحث الأول الذي عرضنا فيه الوظيفة النحوية للحروف وأثرها في اختيار الوجه الاعرابي، ثم المبحث الثاني والذي عني بالوظيفة النحوية للأسماء وأثرها في اختيار الوجه الاعرابي، وأعقب ذلك الخاتمة التي أوجزنا فيه أهم ما توصل اليه من نتائج ولم يكن في الوسع حشد كل الآيات

التي كان فيها خلاف بين معربي القرآن الكريم ومفسريه في تحديد الوظائف النحوية المناسبة، لذلك لم يكن ثمة معدى عن الاختيار والاكتفاء بما يكون دليلاً على ما ورائه.

* * *

التمهيد

إضاءات على العنوان

أولاً: المعنى لغةً واصطلاحاً:

المعنى لغةً: جاء في مقاييس اللغة أن: “العين والنون والحرف المعتلّ أصول ثلاثة: الأول القصْدُ للشيء بانكماش فيه وحرص عليه، والثاني: دالٌّ على خضوع وذل، والثالث: ظهور شيء وبروزه”^(١). وهو عند الأزهري (ت ٣٧٠هـ) يراد به القصد، قال: “عنيت فلان عيناً، أي: قصدته ومن عقني بقولك؟ أي: من تقصد؟ وعناني أمرك، أي: قصدني”^(٢).

وذكر ابن منظور (ت ٧١١هـ) أن: “معنى كل شيء محنته وحاله التي يصير إليها أمره، وروى الأزهري عن أحمد بن يحيى قال: المعنى والتفسير والتأويل واحد، وعنيت بالقول كذا: أردت، ومعنى كل كلامٍ ومعنائه ومعنيته: مقصده”^(٣).

والمعنى عند الزبيدي جاء بمعنى “الإظهار إذ قال: والمعاني جمع معنى، وهو إظهار ما تضمنه اللفظ، من عنيت القربة: أظهرت ماءها”^(٤)، ومن المعاني اللغوية يتبين أن المعنى يحمل دلالة القصد والظهور.

أما المعنى اصطلاحاً: فقد ذكر الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) أن المعنى هو “إظهار ما تضمنه اللفظ”^(٥)، وهو عند الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ): “ما يقصد بالشيء”^(٦). والمعنى بهذا المفهوم يقترب في دلالاته اللغوية التي تتحقق في الإظهار والقصد، فهناك تقارب بين المعنى اللغوي والاصطلاحي. والمعاني عند الجرجاني هي “الصور الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها

(١) أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ): مادة (عنى): ١٤٦/٤.

(٢) تهذيب اللغة: ١٣٦/٣.

(٣) لسان العرب: ١٠٦/١٥.

(٤) تاج العروس: ٧١/١.

(٥) مفردات ألفاظ القرآن الكريم: ٥٩١.

(٦) التعريفات: ١٨٥.

الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنها لفظ سميت معنى أو من حيث إنها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوماً^(١). وقول الجرجاني بالصور الذهنية فيه تقارب مع إحدى المبادئ الأساسية للنحو التحويلي التي أكدها جوسكي والتي تتعلق بالكفاية اللغوية التي قصد بها جوسكي القدرات الذهنية المختزنة في ذهن متكلم اللغة وهذه القدرات تتعلق بالنظر إلى التراكيب اللغوية لا بالنظر إلى المفردات، لأن الذي يحقق المعاني المقصودة والفهم الصحيح هو كون هذه الألفاظ موضوعة في سياق تركيبى لا كونها مفردة^(٢).

وعناصر القدرة الذهنية عند جوسكي تشتمل على المعجم أو اللائحة بمفردات اللغة، فضلاً عن القواعد الاسقاطية التي تشكل قدرة المتكلم على استدلال معنى الجمل من خلال معنى المفردات الداخلة في تركيبها^(٣).

ثانياً: الوظيفة لغةً واصطلاحاً:

الوظيفة لغةً: ذكر ابن فارس أن "الواو والطاء والفاء: كلمة تدلُّ على تقدير شيء: يقال وظفت له: إذا قدرت له كل حين شيئاً من رزق أو طعام"^(٤)، وقال ابن منظور: "الوظيفة من كل شيء: ما يقدر له في كل يوم من رزق أو طعام..... وجمعها الوظائف..... ووظف الشيء على نفسه ووظفه توظيفاً: ألزمها إياه... عن ابن الاعرابي، ويقال وظَّف فلان فلاناً يظفه وظفاً إذا تبعه"^(٥). ويظهر من المعنى اللغوي أن وظف تدل على التقدير والإلزام والتبعية.

أما الوظيفة اصطلاحاً: فهي: "المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة، على المستوى التحليلي أو التركيبي، وله في اللغة العربية قسمان: وظائف صرفية، ووظائف نحوية"^(٦).

(١) المصدر نفسه: ١٨٤-١٨٥.

(٢) ينظر: مباحث في النظرية الألسنية، ميشال زكريا: ٣٨.

(٣) ينظر: جوانب من نظرية النحو: ١٧٧.

(٤) مقاييس اللغة: مادة (وظف): ١٢٢/٦.

(٥) لسان العرب: مادة (وظف): ٣٥٨/٩.

(٦) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقى: ٢٠٣.

أما الوظائف النحوية فهي معاني النحو التي بدورها تنقسم على قسمين: وظائف نحوية عامة مستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام كالخبر والإنشاء، والإثبات والنفي، والطلب والتعجب والنداء...، ووظائف نحوية خاصة، نحو وظيفة الفاعلية والمفعولية والحالية والابتداء^(١). وكل وظيفة من هذه الوظائف تؤدي غرضاً بعينه في مقامات مختلفة بحسب سياقها الذي ترد فيه.

ثالثاً: أثر المعنى الوظيفي في اختيار الوجه الاعرابي في القرآن الكريم:

إن المعنى الوظيفي هو "العلاقة التي يُلحظ قيامها بين عنصرين من عناصر التركيب اللغوي، أو هو تلك الوظيفة التي يُرى أن عنصراً من عناصر التركيب اللغوي يقوم بها"^(٢)، والوظيفة النحوية تتعلق بترتيب الكلمات في الجمل، وقد قام منهج النحاة العرب في وصف التراكيب العربية على أفراد باب لكل وظيفة خاصة به، نحو وظيفة المبتدأ أو الفاعل، أو المفعول، أو الحال، أو التمييز...، وقد أكد النحاة أهمية الوظيفة أو المعنى النحوي (الصناعي) فقد فرق ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بينه وبين معنى اللفظ في باب أسماء: (باب في الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى) أكد فيه ضرورة مراعاة المعنى النحوي للفظ داخل التركيب من أجل سلامته وعدم إفساد الصنعة، ومثل له بقوله: "وكذلك قولنا: زيد قام ربما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى"^(٣)، ف (زيد) وظيفته الابتداء وإن كان هو الفاعل في المعنى، ولذا قال ابن جني: "لو كان الفاعل الصناعي هو الفاعل المعنوي للزمك عليه أن تقول: مررت برجلٍ يقرأ"^(٤). ف (زيد) مبتدأ بني عليه الكلام، أما الخبر (قام) فهو (المبني على المبتدأ)، ووظيفة الابتداء خلاف وظيفة الفاعلية، فالفاعل يبنى عليه الفعل المقدم. وقد أشار ابن جني في موضع آخر إلى أهمية المعنى الوظيفي ودوره في تفسير المعنى المراد؛ لأن للوظيفة النحوية دوراً مهماً في سلامة التركيب شكلاً ومعنى، إذ قال: "هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا: (أهلك والليل) معناه الحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذاك من لا دراية له، أن يقول: (أهلك والليل)

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٣.

(٢) الوظيفة وتحولات البنية، الأستاذ الدكتور فيصل إبراهيم صفا: ٣.

(٣) الخصائص: ٢٨١/١.

(٤) المحتسب في تبين وجوه شواذه القراءات والإيضاح عنها، أو الفتاح عثمان بن جني: ٢٣٠/١.

فيجره، وإنما تقديره الحق أهلك وسابق الليل^(١).
ويتبين من قوله أن اختيار الوظيفة النحوية المناسبة مهم جداً في استقامة المعنى أيضاً، وقد أكد الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ضرورة توخي معاني النحو، وأن ينظر في وجوه على باب وفروقه، إذ قال: ((وذلك أنا لا تعلم شيئاً يتيغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه على باب وفروقه، فينظر في (الخبر) إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيد منطلق)، و (زيد ينطلق)، و (ينطلق زيد)، و (منطلق زيد)، و (زيد المنطلق)، و (المنطلق زيد)، و (زيد هو المنطلق))^(٢).

فكل تركيب من التراكيب التي ذكرها الجرجاني له معنى خاص به، والذي يفرق بين هذه المعاني والكاشف عنها هو الاعراب، فقد عرفه ابن فارس بأنه: "الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منوع، ولا تعجب من استفهام، ولا نعت من توكيد)^(٣)، وقد مثل له بقوله: ((وذلك أن قائلاً قال: (ما أحسن زيد) غير معرب أو (ضرب عمر زيد) غير معرب لم يوقف على مراده فإذا قال: (ما أحسن زيداً)، أو (ما أحسن زيد)، أو (ما أحسن زيد؟) أبان الاعراب المعنى الذي أراده"^(٤).

وقد أكد الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) أهمية الاعراب قال: "إن الأسماء لما كانت تعتروها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضاف إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها دلالة على هذه المعاني كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"^(٥). فالإعراب إنما جيء به دالاً على اختلاف المعاني، فهو يظهر ما للكلمة من قيمة نحوية، والاعراب لا يتم إلا بعد فهم المعنى أيضاً، وعلى المعرب أن يكون دقيقاً في تحديد المعنى وتفسيره وهذا ما حرص عليه ابن هشام، إذ جعل إحدى الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: أن يراعي المعرب المعنى صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصنعة^(٦)، فعلى المعرب أن ينظر إلى اللفظ شكلاً ومعنى فلا يغفل أحدهما، إذ إن وضع العناصر في سياقها الصحيح، أي بحسب وظيفتها في التركيب ومعناها

(١) الخصائص: ٢٨١/١.

(٢) دلائل الإعجاز: ٨٣.

(٣) الصاحبى في فقه اللغة: ٤٢.

(٤) المصدر نفسه: ١٦١.

(٥) الإيضاح في علم النحو: ٦٩.

(٦) ينظر: المغني: ١٩٦/٢.

المناسب يحقق مستوى الصواب والصحة في الصنعة؛ ولهذه العلاقة الوثيقة بين الاعراب والمعنى عدّ القدامى أن الاعراب فرع على المعنى، ويرى الدكتور تمام حسان أن النحاة القدامى بقولهم: "إن الاعراب فرع على المعنى كانوا في منتهى الصواب في القاعدة، وفي منتهى الخطأ في التطبيق؛ لأنهم طبقوا المعنى تطبيقاً معيناً، إذ صرفوها إلى المعنى المعجمي حيناً، والدلالي حيناً آخر، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي، والحق أن الصلة وثيقة جداً بين الاعراب والمعنى، فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنك اعربت أعراباً صحيحاً"^(١).

فالإعراب لا يتم إلا بعد فهم المعنى فهماً صحيحاً، وعلى المعرب أن يكون ملماً بأحكام النحو ومقاييسه دقيقاً في اختياره وقد كان للنحو عند معربي القرآن ومفسريه عناية كبيرة ويظهر ذلك جلياً في تعدد أوجه الاعراب لديهم في مواضع كثيرة من آي الذكر الحكيم واختلاف موقفهم منها والحكم عليها بحسب ما كان منها أبلغ أو أحسن أو أفضل أو أجود في تأدية المعنى المراد أو الرفض والرد والتضعيف إن جاءت مخالفة لأحكام الصنعة النحوية أو فيها فساد للمعنى، فكثرت في كتبهم وجوه اعرابية وصفت بالضعف والفساد لمخالفتها المراد الصحيح من كلام الله سبحانه وتعالى؛ لذا أكد أبو حيان في مقدمة تفسيره الابتعاد عن التقادير البعيدة والتراكيب القلقة؛ لأن كلام الله سبحانه وتعالى أفصح الكلام فلا يجوز فيه جميع ما يجوز النحاة من شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من هذه التقادير والتراكيب^(٢).



(١) مناهج البحث في اللغة: ١٩٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ١٢/١.

المبحث الأول

المعنى الوظيفي للأدوات

إن مفهوم الأداة أعم من مفهوم الحرف؛ لأن كل حرف أداة، فالأداة تشمل حروف المعاني وما شابهها من الأسماء والأفعال، ولا تعد كل أداة حرفاً، والأداة ليس لها معنى في نفسها، إذ إن معناها لا يظهر إلا إذا اتصلت بغيرها.

وقد يتعدد معنى الأداة بحسب السياق الذي ترد فيه فيكون "لبعض الأدوات معانٍ متعددة"، فالواو تكون عاطفة أو حالية، أو للمعية، أو استئنافية، أو للقسم، و (إن) تكون شرطية أو نافية، أو زائدة، أو مُخفّفة من (إنّ) وهكذا، ويتحدد معنى الأداة بما يتضام معها أو يرتبها، وبتعبير آخر يتحدد بما يتضافر من قرائن، ولهذا قيل: إن المعنى الوظيفي الموكل للأداة هو المعنى النحوي الذي تفيده الأداة عندما تكون في تركيب لغوي معين، وذلك بحسب ما تدل عليه القرائن في السياق^(١). إن للوظيفة النحوية دوراً مهماً في تحديد الوجه الاعرابي وقبوله واستحسانه أو رفضه وإنكاره، وسنعمل على بيانه وبحسب الأدوات التي وردت في بعض آي الذكر الحكيم وفيها مخالفة لمحصل الصنعة النحوية وعلى النحو الآتي^(٢):

أولاً: المعنى الوظيفي لـ (لا) في قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٣):

إن تحديد معنى (لا) الوظيفي له دوره في قبول القراءة ورفضها، إذ إن (خوف) في قوله تعالى لها قراءتان الرفع وهو قراءة الجمهور والمختار عند النحاة، وقراءة النصب^(٤).

(١) دراسات في الأدوات النحوية، مصطفى النحاس: ٦٨.

(٢) (*) تم ترتيب النماذج التي سيتم معالجتها بحسب ورودها في القرآن الكريم.

(٣) سورة البقرة: ٣٨.

(٤) ينظر: اعراب القرآن للنحاس (ت ٨٣٨ هـ): ٢١٦/١.

أما قراءة النصب فعلى أن المعنى الوظيفي ل (لا)؟ التبرئة^(١)، وقرأ بها الزهري والحسن وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق ويعقوب^(٢).

ويرى العكبري (ت ٦١٦هـ) أن البناء على الفتح ليس الوجه وأن الرفع أوجه منه وذلك لسببين: "أحدهما أنه عطف عليه ما لا يجوز فيه إلا الرفع وهو قوله: (ولا هم)؛ لأنه معرفة، و (لا) لا تعمل في المعارف، فالأولى أن يجعل المعطوف عليه كذلك ليتشاكل الجملتان كما قالوا في الفعل المشغول بضمير الفاعل، نحو: (قام زيد وعمراً كلمته)، فإن النصب في (عمراً) أولى، ليكون منصوباً بفعل، كما أن المعطوف عليه عمل فيه الفعل. والوجه الثاني: من جهة المعنى، وذلك بأن البناء يدل على نفي الخوف عنهم بالكلية، وليس المراد، بل المراد نفيه عنهم في الآخرة"^(٣). وخالفه السمين (ت ٧٥٦هـ)، إذ يرى أن البناء على الفتح أبلغ في النفي، إلا أن الناس رجحوا قراءة الرفع^(٤)، وعلل النحاس اختيار الرفع والتنوين عند النحاة بقوله: "لأن الثاني معرفة لا يكون فيه إلا الرفع فاختر في الأول الرفع أيضاً ليكون الكلام من وجه واحد"^(٥)، وعلله ابن عطية للتعاادل إذ قال: "ووجه الرفع أنه أعدل في اللفظ لينعطف المرفوع من قوله: (ولا هم يحزنون) على مرفوع"^(٦)، ولقراءة الرفع وجهان أيضاً: الأول على إعمال (لا) إعمال (ليس)، وقال به ابن عطية^(٧)، إلا أن أبا حيان يرى أنه لا يتعين ما قاله ابن عطية والأولى عنده أن يكون مرفوعاً بالابتداء لوجهين: "أحدهما أن إعمال (لا) عمل (ليس) قليل جداً، ويمكن النزاع من صحته، وإن صحَّ فيمكن النزاع في اقتباسه، والثاني: حصول التعادل بينهما، إذ تكون (لا) قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ولم تعمل فيهما"^(٨)، وذهب السمين إلى أن الرفع على أن (لا) غير عاملة؛ لأنها لا تعمل في المعارف^(٩)، وقد نص سيبويه (ت ١٨٠هـ) في باب "ما لا تغير فيه (لا) الأسماء عن حالها"، على أنها لا تعمل في

(١) ينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية (ت ٥٤٦هـ) : ١١٥ / ١

(٢) ينظر: تفسير القرطبي (ت ٥٦٧هـ) : ٣٢٩ / ١

(٣) التبيان في اعراب القرآن : ٥٥٠

(٤) ينظر: الدر المصون : ٣٠٥ / ١

(٥) اعراب القرآن : ٥٥

(٦) المحرر الوجيز : ١١٥ / ١

(٧) ينظر المصدر نفسه : ١١٥ / ١

(٨) البحر المحيط : ٣٢٢ / ١

(٩) ينظر: الدر المصون : ٣٠٥ / ١

المعارف أبدأ، وأن ما ورد منها عاملاً في معرفه فهو مؤول وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، وقول الشاعر^(١):

وما صرمتك حتى قلت مُعلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل
وإن جُعلت بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة (٢)، وعليه فإن البحث يميل إلى قراءة الرفع لما فيها من سلامة التركيب صنعة ومعنى بحسب ما أورده معربو القرآن ومفسروه.

ثانياً: المعنى الوظيفي لـ (لكن) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾^(٣):

لكن حرف استدراك و "معنى الاستدراك أن تنسب حكماً لاسمها يخالف المحكوم عليه قبلها. كأنك لما أخبرت عن الأول بخبر خفت أن يتوهم من الثاني في مثل ذلك، فتداركت بخبره، إن سلباً وإن إيجاباً.... وقال بعضهم لكن للاستدراك والتوكيد"^(٤).

ولـ (لكن) في قوله تعالى قراءتان: بتخفيف (لكن) ورفع النون من الشياطين وقرأ بها الكوفيون ووافقهم ابن عامر، أما الباقيون فقرأوا بالتشديد والنصب وهو أوضح^(٥)، وفي مسألة إعمالها في قوله تعالى خلاف أيضاً، فعند الجمهور يمنع إعمالها ويجب إهمالها^(٦)، وعلل بان يعيش (ت ٦٤٣هـ) تخفيف (لكن) بقوله: "(اعلم أنهم قد يخففون (لكن) بالحذف لأجل التضعيف كما يخففون (إن)، و (أن)، فيسكن آخرها"^(٧).

كما علل ابن يعيش سبب عدم إعمال (لكن) إذا خففت بقوله: "ولا نعلمها أعملت مخففة كما أعملت (إن)، وذلك أن شبهها بالأفعال بزيادة في لفظها على لفظ الفعل، فلذلك، لما خففت

(١) البيت للراعي النميري : ديوانه : ١٩٨

(٢) ينظر: الكتاب : ٢٩٥/٥ - ٢٩٦.

(٣) سورة البقرة : ١٠٢.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) : ٦١٥.

(٥) ينظر: اللوحة في شرح الملحّة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) :

٥٤٢/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) : ٥٦٢/٤.

(٧) شرح المفصل : ٥٦٢/٤.

وأسكن آخرها، بطل عملها، إلا أن معنى الاستدراك باقٍ على حاله، ولذلك دخلت في باب العطف، إذ كان حكمها أن تقع بين كلامين متغايرين، وهي في العطف كذلك^(١).

وعليه فإن (لكن) إذا اخففت تهمل، وذكر أبو حيان أنه نقل عن أبي القاسم بن الرماك عن يونس جواز إعمالها، ونقله ابن مالك أيضاً، وحكى بعضهم عن يونس أنه حكى فيها العمل^(٢)، إلا أن الصحيح عند أبي حيان المنع^(٣)، ونقل عن الكسائي والفراء "أن الاختيار التشديد إذا كان قبلها واو، والتخفيف إذا لم يكن معها واو؛ وذلك لأنها مُخففة تكون عاطفة، ولا تحتاج (واو) معها... فإذا كانت قبلها (واو) لم تشبه (بل)؛ لأن (بل) لا تدخل عليها الواو، فإذا كانت مُشددة عملت عمل إن، ولم تكن عاطفة^(٤)، واختيار وظيفة العطف لها في قوله تعالى غير صحيح؛ لأنها ليست من حروف العطف^(٥)، وأكد ذلك السمين بقوله: "ذهب يونس إلى أنها لا تكون عاطفة وهو قوي؛ لأنه لم يسمع في لسانهم ما قام زيدٌ لكن عمرو^(٦)"، وذهب السمين إلى أن ما وجد في كتب النحويين من ذلك فهو من تمثيلاتهم وليس من كلام العرب، ولذلك لم يمثل سيبويه بـ (لكن) إلا مع الواو، وهذا يدل على نفيه^(٧)، فلم يحفظ من لسان العرب أن يكون لـ (لكن) وظيفة العطف، بل إذا جاء بعدها ما يوهم العطف فتكون (لكن) مقرونة بالواو، وجعل منه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾^(٨)، وأما إذا جاء بعدها الجملة فتارةً لتكون بالواو وتارةً لا تكون معها الواو واستشهد له أبو حيان بقول زهير^(٩):

إن ابن ورقاء لا تخشى بواده لكن وقائعه في الحرب تنتظر
وعليه فإن إهمال (لكن) المخففة وعدم إعمالها أولى وإليه يميل البحث لأنه لم يحفظ من لسان العرب إعمالها وبذا يكون وجه النصب هو الوجه لما فيه من الوضوح على حد قول السمين

(١) المصدر نفسه: ٥٦٢/٤

(٢) ارتشاف الضرب من كلام العرب: ١٢٧٤/٣

(٣) ينظر البحر المحيط: ٥٢٤/١

(٤) البحر المحيط: ٥٢٤/١

(٥) ينظر الجنى الداني: ٥٨٩/١، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٣١٨/٣

(٦) الدر المصون: ٣٠/٢، وينظر: المغني: ٣٠٧/١

(٧) ينظر الدر المصون: ٣٠/٢

(٨) سورة الأحزاب: ٤٠.

(٩) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: ٣٠٦.

فلا يحتاج إلى تأويل وتقدير.

ثالثاً: المعنى الوظيفي لـ (أَنْ) في قوله تعالى: ﴿لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾^(١):

إن لفظ مشترك فيكون اسماً على إحدى اللغات وحرفاً^(٢). أما الحرفية فذكر المالقي (ت ٧٠٢ هـ) أن لها أربعة مواضع^(٣)، أما المرادي فذكر أن بعض النحاة جعل لها عشرة أقسام^(٤)، ومن أشهر معاني (أَنْ):

١- أن تكون مصدرية مع الجملة بعدها في موضع المصدر مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بحسب العامل الداخل عليها.

٢- وتأتي مُخففة من (أَنْ) الثقيلة فتدخل على الجملة الأسمية لا الفعلية.

٣- أن تكون تفسيرية، إما للطلب، وإما للكلام، وقد أنكر الكوفيون أن تكون (أَنْ) تفسيرية البتة^(٥).

٤- أن تكون زائدة وذلك بعد (لما) وقبل (لو) على اطراد.

واستناداً إلى معاني (أَنْ) الوظيفية يختار المفسر المناسب منها وما يصلح لأن يكون في محله الصحيح من التركيب، ولذا فإن (أَنْ) في قوله تعالى: ((أَنْ آتَاهُ)) وبإجماع المفسرين ومعربي القرآن هي للتعليل وبها يصح المعنى أيضاً^(٦)، وأما ما ذهب إليه الزمخشري من أن (أَنْ) تشاركها (ما) في المصدرية الظرفية^(٧)، وجعل منه قوله تعالى: (أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ)، فهو مردود بالإجماع، وهذا ما أكدته المرادي بقوله: ”(أَنْ) في الآية صالحة للتعليل وهو المعنى المجمع عليه ولا عدول

(١) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢١٥، ومغني اللبيب: ٤٩/١.

(٣) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: ١١١.

(٤) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢١٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٥٣/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن وأعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ): ٣٤٠؛ وينظر: أعراب القرآن

للنحاس: ١٢٧/١.

(٧) ينظر: الكشف: ٣٣٢/١.

عنه^(١)، ويرى أبو حيان أن ما أجازته الزمخشري من تقدير: (حاج وقت أن آتاه الله الملك) فيه بُعد، وعلل ذلك بقوله: "إن المحاجة لم تقع وقت أن آتاه الله الملك إلا أن يجوز في الوقت، فلا يحمل على ما يقتضيه الظاهر من أنه وقت ابتداء إيتاء الله الملك له، ألا ترى أن إيتاء الله الملك سابق على المحاجة، وإن عني أن (أن) والفعل وقعت موقع المصدر الواقع موقع ظرف الزمان، كقولك: جئتُ خفوق النجم، ومقدم الحاج، وصياح الديك، فلا يجوز ذلك؛ لأن النحويين مضوا على أنه لا يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدر المصرّح بلفظه، فلا يجوز أجيء أن يصبح الديك، ولا جئتُ أن صاح الديك"^(٢)، ويرى السمين أن ما أجازته الزمخشري هو محل نظر، وعلل ذلك بقوله: "نص النحويون على منع ذلك وقالوا: لا ينوب عن الظرف الزماني إلا المصدر الصريح، نحو: أتيتك صياح الديك)، ولو قلت: (أن يصيح الديك) لم يجز. كذا قاله الشيخ، وفيه نظر؛ لأنه قال: لا ينوب عن الظرف إلا المصدر الصريح، وهذا معارض لما نصوا على أن (ما) المصدرية تنوب عن الزمان وليس بمصدر صريح"^(٣)، ويذهب البحث إلى أن معنى التعليل واضح في (أن)، وأن ما أجمع عليه المفسرون والذي لا عدول عنه هو الوجه.

رابعاً: المعنى الوظيفي لـ (لولا) في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾^(٤):

لولا حرف ولها في العربية وظيفتان^(٥):

١- التحضيض ومثلها في هذا المعنى مثل (لوما) نحو قولهم: (لولا تقوم، ولولا تخرج)، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾^(٦)، وذكر ابن هشام أنها بهذا المعنى تختص بالمضارع، أما في تأويلية^(٧)، وأضاف إلى التحضيض معنى العرض، وبين الفرق بين المعنيين بقوله: ((والفرق بينهما: أن التحضيض طلب بحث وإزعاج، والعرض طلب بلين وتأدب))^(٨)، أما إن جاء بعدها فعل ماض

(١) الجنى الداني: ٣٣٠.

(٢) البحر المحيط: ٢٦٢/٢.

(٣) الدر المصون: ٥٥١/٢.

(٤) سورة يونس: ٩٨.

(٥) ينظر: رصف المباني: ٢٩٢.

(٦) سورة الواقعة: ٦٣.

(٧) ينظر: المغني: ٢٨٩/١.

(٨) المغني: ٢٨٩/١.

بمعنى المضارع كانت بمعنى التوبيخ^(١)، واستشهد له المالقي بقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾^(٢).

٢- والمعنى الثاني أن (لولا) حرف امتناع لوجوب^(٣)، أما لولا في قوله تعالى: ((فلولا كانت قرية)) فيين ابن عطية أصلها وأنها جاءت بمعنى التحضيض رافضاً كونها حرف امتناع، إذ قال: ((أصل (لولا) في الكلام التحضيض أو الدلالة على منع أمر لوجود غيره، فأما هذه فبعيدة عن هذه الآية؛ لكونها من جملة التي هي للتخصيص، وحقيقة التحضيض لها أن يكون المحضض يُريد من المخاطب فعل ذلك الشيء الذي يحضّه عليه... ومفهوم معنى الآية: فهلا آمن من أهل القرية وهم على مهل لم يلتبس العذاب لهم فيكون الإيمان نافعاً في هذه الحالة، ثم استثنى قوم يونس (عليه السلام)، فهو بحسب اللفظ استثناء منقطع وكذلك رسمه النحويون أجمع))^(٤)، وذهب أبو حيان إلى ما ذهب إليه ابن عطية فحدد معنى (لولا) في قوله تعالى بالتحضيض، وذكر أنها كثير ما جاءت في القرآن الكريم بهذا المعنى^(٥)، وقد أجاز الزمخشري أن تكون (لولا) بمعنى (ما) فيكون الاستثناء استناداً إلى هذا المعنى متصلاً، والجملة في معنى النفي، فيكون تقدير الكلام: ما آمنت قرية من القرى الهالكة إلا قوم يونس^(٦)، ويرى السمين أن الذي صحح كون الاستثناء متصلاً هو تقدير المضاف: (ما آمن من أهل قرية إلا قوم يونس)، لا كون (لولا) بمعنى (ما) معقباً على ما أجاز الزمخشري بقوله: «وأما الزمخشري فإن ظاهر عبارته أن المصحح لكونه متصلاً كون الكلام في معنى النفي، وليس كذلك بل المسوغ كون القرى يُراد بها أهلها من باب إطلاق المحلّ على الحال، وهو أحد الأوجه المذكورة في قوله: ﴿وَسَكِلَ الْقَرْيَةُ﴾»^(٧)، ونقل ابن هشام عن الهروي: أن (لولا) في قوله تعالى نافية بمنزلة (لم) إلا أنه رفض هذا المعنى، إذ قال: «والظاهر أن المعنى على التوبيخ أي: فهلاً كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء

(١) ينظر: رصف المباني: ٢٩٢.

(٢) سورة التوبة: ١٢٢.

(٣) ينظر: رصف المباني: ٢٩٣؛ والجنى الداني: ٥٩٧.

(٤) المحرر الوجيز: ١٤٤/٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ١٠٧/٦.

(٦) ينظر: الكشف: ٣٥٣/٢.

(٧) سورة يوسف: ٨٢.

(٨) الدر المصون: ٢٦٩/٦.

العذاب فنفعها ذلك، وهو تفسير الأخفش والسكاكي والفراء، وعلي بن عيسى والنحاس^(١). ويذهب البحث إلى أن المعنى لـ (لولا) هو التحضيض وليس النفي، فالصحيح أن يفسر المعنى لها بحسب الجمل التي دخلت عليها وهذا ما قاله المالقي^(٢)، وهي هنا تقتضي عدم وقوع الفعل بعدها.

خامساً: المعنى الوظيفي لـ (أو) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٣):

أو هي من حروف العطف، ومذهب الجمهور أنها تشترك في الاعراب لا في المعنى، إلا أن ابن مالك يرى أنها تشترك في الاعراب والمعنى؛ لأن ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله^(٤)، ولها في العربية معانٍ عدة، ومنها^(٥):

التخيير والإباحة والشك، والإبهام والتفصيل، أما (أو) في قوله تعالى: ((أو إياكم)) فذهب أبو عبيدة (ت ٢٠٩هـ) إلى أن (أو) هي (واو) النسق^(٦)، وعلل ذلك بقوله: «لأن العرب تضع (أو) في موضع الموالاة، قال^(٧):

أثعلبة الفوارس أو رباحاً عدلت بهم طهيّة والخشاب^(٨).
إلا أن مجيء (أو) بمعنى (و) مسألة فيها خلاف، فالفراء (ت ٢٠٧هـ) يرى أن العربية على غير ما ذكره المفسرون من أن قوله تعالى: (أنا أو إياكم لعلى هدى) معناه: وإنا لعلى هدى وأنتم في ضلالٍ مبين، معنى (أو) معنى (الواو) عندهم، وكذلك هو في المعنى فلا تكون (أو) بمنزلة (الواو) ولكنها تكون في الأمر المفوض، كما تقول: إن شئت فخذ درهماً أو اثنين، فله أن يأخذ واحداً أو

(١) المغني: ٢٩٠/١.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٥٩٧.

(٣) سورة سبأ: ٢٤.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٢٢٧-٢٢٨.

(٥) ينظر في معاني (أو): كتاب الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ): ١١١؛ ورصف المباني: ١٣١ وما بعدها؛ والجنى الداني: ٢٨٨.

(٦) ينظر: مجاز القرآن: ١٤٨/٢.

(٧) البيت لجريز: ديوانه: ٦٦، وهو من أبيات الكتاب: ٤١/١.

(٨) مجاز القرآن: ١٤٨/٢.

اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثة، وأما من عدّ أن (أو) بمنزلة (و) ممن لا يبصر العربية -على حد قول الفراء- فيجوز له أن يأخذ ثلاثة؛ لأن قولهم بمنزلة قولك: خذ درهماً واثنين^(١). و (أو) في قوله تعالى عند البصريين على بابها وليست للشك^(٢)، إذ «ليس هذا طريق الشك ولكن على جهة الانصاف في الحجاج، كما يقول القائل للآخر: أهدنا كاذب، وهو يعلم أنه صادق وصاحبه كاذب، والمعنى: ما نحن وأنتم على أمر واحد، بل أحد الفريقين مهتدٍ والآخر ضال»^(٣).

ويرى أبو حيان أن (أو) على موضعها، فلا يحتاج إلى تقدير أو حذف، إذ المعنى: أن أهدنا لفي أحد هذين، كقولك: زيد أو عمر في القصر، أو في المسجد، لا يحتاج هذا إلى تقدير، إذ معناه أحد هذين في أحد هذين، فمع يصلح أن يكون خبراً لأن اسمها عطف عليه بأو والخبر معطوف بأو، فلا يحتاج إليه^(٤).

وفي ضوء ما تقدم لا حاجة إلى إخراج (أو) عن معناها الوظيفي فتكون على بابها وفيه أيضاً بعد عن التأويل والتقدير، وبعد عن لا يبصر العربية؛ لأن تضمين (أو) معنى (الواو) غير متجه واللفظ لا يساعده.



(١) ينظر معاني القرآن: ٣٦٢/٢.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي: ٢٩٨/١٤.

(٣) تفسير البغوي (ت ٥١٠هـ): ٦٨٠/٣.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٥٤٧/٨.

المبحث الثاني

المعنى الوظيفي للأسماء

أولاً: المعنى الوظيفي لـ (الشهر) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(١):

إن في نصب (الشهر) قولين^(٢):

الأول انتصاب (الشهر) على الظرف فيكون معنى (شهد) حضر، فيكون مفعول شهد محذوفاً وتقديره: فمن شهد منكم المصر أو البلد في الشهر^(٣)، وعلل أبو حيان انتصابه على الظرف بقوله: «المعنى: أن المقيم في شهر رمضان إذا كان بصفة التكليف يجب عليه الصوم، إذ الأمر يقتضي الوجوب وهو قوله: (فليصمه)»^(٤).

ويرى ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) أن نصب (الشهر) على المفعول فيه هو المناسب لقوله تعالى بعده: (ومن كان مريضاً أو على سفر)، فيكون المراد: فمن حضر الشهر فليصمه كله، ويفهم أن من حضر بعضه يصوم أيام حضوره^(٥)، أما الوجه الثاني فعلى أن (الشهر) منصوب على المفعول به، وذكر العكبري (ت ٦١٦هـ) أنه على السعة^(٦)، إلا أن الزمخشري رفض كونه منصوباً على المفعول، إذ قال: «والشهر منصوب على الظرف وكذلك الهاء في (فليصمه)، ولا يكون مفعولاً للشهر»^(٧)، ومن قال بنصبه على المفعول به فعلى حذف مضاف، وقد اختلفوا في تقدير ذلك المضاف، والصحيح عند السمين تقديره بـ (دخول الشهر)^(٨)، وأما من قدره بـ (خلال الشهر) فوصفه السمين هذا التقدير بأنه ضعيف لوجهين: أحدهما أنك لا تقول: شهدت الهلال، إنما تقول: شاهدت

(١) سورة البقرة: ١٨٥.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٢٨٣/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٣/٢.

(٤) البحر المحيط: ١٩٧/٢.

(٥) ينظر: التحرير والتنوير: ١٧٣/٢.

(٦) ينظر: التبيان: ١٥٢.

(٧) الكشف: ٢٥٤/١.

(٨) ينظر: الدر المصون: ٢٨٣/٢.

الهلال، والثاني أن كل من شهد الهلال يلزمه الصوم، وهو ليس كذلك^(١)، ويرى ابن عاشور أن من نصب (الشهر) على المفعول به جعل (شهد) بمعنى علم، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٢). فيكون انتصاب الشهر على المفعول به بتقدير مضاف قدره بـ (علم بحلول الشهر) فلا يكون شهد عنده بمعنى رأى^(٣)، «وإنما يقال: شاهد، ولا الشهر هنا بمعنى هلاله بناءً على أن الشهر يطلق على الهلال، كما حكوا عن الزجاج.... لأن الهلال لا يصح أن يتعدى إليه فعل (شهد) بمعنى حضر، ومن لا يفهم الآية على ذلك فقد أخطأ خطأً بيناً»^(٤).
وعليه، فإن اختيار النصب على معنى الظرفية هو المناسب، إذ إن فيه بعد عن التأويل والتقدير، ومن إباحة الفطر في السفر والمرض.

ثانياً: المعنى الوظيفي لـ (امراتك) في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾^(٥):

إن في قوله تعالى: (امراتك) قراءتين، قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع، والباقون قرؤوا بالنصب^(٦)، أما القراءة البينة - على حد قول النحاس^(٧) - والمشهورة والتي اتفقت عليها كتب اعراب القرآن ومعانيه فهي قراءة النصب، وقد عدها القرطبي "القراءة الواضحة البينة المعنى"^(٨)، والنصب يكون على الاستثناء «لأنه نهى وليس نفي ويجوز أن يكون مستثنى من قوله: (فأسر بأهلك.... إلا امرأتك) ولا يجوز في المرأة على هذا إلا النصب، إذ جعلتها مستثناة من الأهل، وإنما حسن الاستثناء بعد النهي؛ لأنه كلام تام كما أن قولك: (جاءني القوم) كلام تام، ثم تقول: إلا خلاف زيداً فتستثني وتنصب»^(٩)، وعلل ابن عطية سبب اختيار النحاة لقراءة النصب وعدها الوجه بقوله: «إذ الكلام

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٣/٢.

(٢) سورة آل عمران: ١٨.

(٣) ينظر: التحليل والتنوير: ١٧٤/٢.

(٤) التحرير والتنوير: ١٧٤.

(٥) سورة هود: ٨١.

(٦) ينظر الباب لابن عادل: ٢٨٨٢/١.

(٧) اعراب القرآن: ٢٩٧/٢.

(٨) تفسير القرطبي: ٨٠/٩.

(٩) مشكل اعراب القرآن للقيسي: ٣٧٢/١.

المنفي في هذا مستقلٌ بنفسه كالموجب، فإذا هو مثله في الاستقلال، فحكمه كحكمه في نصب المستثنى»^(١).

وعلى الرغم من اتفاق معربي القرآن ومفسريه على قراءة النصب إلا أنه استشكل عندهم فيما استثنى (امراتك) وقد احتكموا إلى المعنى والمقام الذي قيلت فيه، فذهب أبو البركات (ت ٥٧٧ هـ) إلى أن امرأتك مستثنى من قوله تعالى: (فاسر بأهلك إلا امرأتك)، أي: أنه وقع من الأهل، وعلى هذا التأويل لا يكون إلا النصب^(٢)، وذكر السمين «ويؤيد أنه استثناء من لأهل ما قرأ به عبدالله وسقط من مصحفه (فاسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك) ولم يذكر قوله: (ولا يلتفت منكم أحد)»^(٣).

وكذلك يرى ابن عاشور «بأنه مستثنى من أهلك وذلك كلام موجب، والمعنى: لا تسربها، أريد أن لا يعلمها بخروجه؛ لأنها كانت مُخلصة لقومها فتخبرهم عن زوجها»^(٤). أما أبو حيان فعلى جواز كون (امراتك) مستثنى من (أحد) وإن كان قبله نفي بقوله: «والنهي كالنفي على أصل الاستثناء كقراءة ابن عامر: (ما فعلوه إلا قليلاً منهم بالنصب)، وإن كان قبله نفي»^(٥).

أما قراءة الرفع فكن أنكرها أبو عبيدة؛ لأنه يرى وجوب رفع الفعل (يلتفت) وهذا يقتضي أن تكون (لا) نافية ولكنه نهي، فإذا استثنيت (المرأة) من أحد وجب أن تكون (امرأة) أبيض لها الالتفات فيفسد معنى الآية^(٦)، وعد ابن عطية إنكار أبي عبيدة حسناً، وعلل ذلك بقوله: «يلزم الاستثناء من (أحد) رفعت التاء أو نصبت. والانفصال عنه يترتب بكلام مكى عن المبرد، وهو أن النهي إنما قُصد به لوط وحده و (الالتفات) منفي عنهم بالمعنى، أي: لا تدع أحداً منهم يلتفت، وهذا كما تقول لرجل: لا تقم من هؤلاء أحد إلا زيداً، وأولئك لم يسمعوك، فالمعنى: لا تدع أحداً من هؤلاء يقوم والقيام بالمعنى منفي عن المشار إليهم»^(٧).

(١) المحرر الوجيز: ١٩٦/٣.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ١٩٦/٣.

(٣) الدر المصون: ٣٦٨/٦.

(٤) التحرير والتنوير: ١٣٣/١٢.

(٥) البحر المحيط: ١٨٩/٦.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز: ٥٠/٦؛ والبحر المحيط: ١٨٩/٦.

(٧) المحرر الوجيز: ٥٠/٦.

إلا أن النحاس يرى أن إنكار أبي عبيدة الرفع على البدل فيه من المحل مثل أبي عمرو مع جلالته ومحلّه من العربية فلا يجب أن يكون، ويرى أن الرفع على البدل يكون له معنى صحيح، فالنهي للوط واللفظ لغيره، كأنه قال: إنهم لا يلتفت منهم أحد إلا امرأتك، فإنها تلتفت وتهلك^(١)، وقد علل الرمخشري سبب اختلاف القراءتين لاختلاف الروایتين بقوله: «وفي إخراجها مع أهله روايتان: الأولى أنه أخرجها معهم وأمر أن لا يلتفت منهم أحد إلا هي، فلما سمعت هدة العذاب التفتت، وقالت: يا قوماء، فأدركها حجر فقتلها، فإن هواها إليهم، فلم يسر بها واختلاف القراءتين لاختلاف الروایتين»^(٢). وقد أنكر أبو حيان مقولة الرمخشري ووصفها بأنها (وهم فاحش)، إذ قال: «وهذا وهم فاحش إذ بنى القراءتين على اختلاف الروایتين من أنه سرى بها، وأنه لم يسر بها، وهذا تكاذب في الأخبار يستحيل أن تكون القراءتان وهما من كلام الله ترتبان على التكاذب»^(٣).

وبناءً على ما تقدم وكون قراءة النصب هي الأكثر - على حد قول ابن يعيش^(٤) - وأن الاستثناء من أهلك هو الأقوى وهذا ما ذكره أكثر معربي القرآن ومفسريه؛ لأن المعنى يستقيم به أيضاً وبه يصح المعنى الوظيفي فإن البحث يميل مع قراءة النصب؛ لأنها تضمن سلامة التركيب لفظاً ومعنى.

ثالثاً: المعنى الوظيفي لـ (أمداً) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾^(٥):

اختلف معربو القرآن ومفسروه في اعراب (أمداً) في قوله تعالى، فهو عند الفراء منصوب من جهتين، قال: «إن شئت جعلته خرج من (أحصى) مفسراً، كما تقول: أي الحزين أصوب قولاً، وإن شئت أوقعت عليه اللبث: للباثهم أمداً»^(٦).

(١) ينظر: تفسير القرطبي: ٨٠/٩.

(٢) الكشف: ٤١٦/٢.

(٣) البحر المحيط: ١٩٠/٦.

(٤) شرح المفصل: ٨٢/٢.

(٥) سورة الكهف: ١٢.

(٦) معاني القرآن: ١٣٦/٢.

وذكر الزجاج أن العامل في (أمداً) الفعل أحصى، كأنه قيل: لنعلم أهؤلاء أحصى للأمد أم هؤلاء^(١)، وأكد ابن عطية «أن الظاهر الجيد فيه أنه فعل ماضٍ، (وأمداً) منصوب به على المفعول، و (الأمد) الغاية، ويأتي عبارة عن المدّة من حيث للمدة غاية هي أمدّها الحقيقي»^(٢)، أما أبو البقاء فذهب إلى تخطئة من قال: إن (أمداً) مفعول (لبثوا)، والوجه عنده أن يكون تمييزاً، والتقدير: لما لبثوه^(٣)، ويرى الزمخشري أن جعل (أحصى) من أفعال التفضيل ليس بالوجه السديد، وعلل ذلك بأن بناءه من غير الثلاثي ليس بقياس، وما جاء نحو: (أعدى من الجرب) و (أفلس من ابن المذلق) فهو شاذ، ويمتنع في القرآن الكريم القياس على الشاذ، وكذلك لأن (أمداً) لا يخلو: إما أن ينصب بأفعل، فأفعل لا يعمل، وإما أن ينصب بلبثوا فلا يسدّ عليه المعنى^(٤)، وقد ذكر أبو حيان أن ما ذهب إليه الزمخشري من أن بناء الفعل من الثلاثي ليس بقياس، وأنه شاذ فيه ثلاثة مذاهب: الأول ويعزى لسيبويه وهو الجواز مطلقاً، والثاني وهو مذهب أبي علي الفارسي وهو المنع مطلقاً، أما الثالث فهو على التفصيل بين أن تكون همزته للتعدية فيمنع، وبين ألا تكون فيجوز وهو اختيار ابن عصفور^(٥). والبحث يذهب إلى ما ذهب إليه ابن عطية من أن الظاهر الجيد كون (أحصى) فعلاً و (أمداً) منصوب به. وقد جعل ابن هشام نصب (أمداً) على التمييز من الوهم، وعلل هذا بقوله: «فإن الأمر ليس محصياً، بل محصى، وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلاً في المعنى: ك (زيد أكثر مالا) بخلاف (مال زيد أكثر مالا)»^(٦).

رابعاً: المعنى الوظيفي لـ (شيئاً) في قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٧):

إن (شيئاً) في قوله تعالى فيها وجهان: الأول على النصب على المفعول المطلق، والثاني على التمييز، أما الوجه الأول فعله الأخفش (ت ٢١٥ هـ) بقوله: «لأنه مصدر في المعنى كأنه حين قال:

(١) ينظر: معاني القرآن وعرابه: ٢٧١/٣.

(٢) المحرر الوجيز: ٥٢٢/٣.

(٣) ينظر: التبيان: ٨٣٩.

(٤) ينظر: الكشف: ٦٢٠/٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ١٤٧/٧.

(٦) المغني: ٢٥٤/٢.

(٧) سورة مريم: ٤.

(اشتعل) قال: (شاب)، فقال: (شيئاً) على المصدر، وليس هو مثل (تفتأت شحماً) و(امتلات ماءً)؛ لأن ذلك ليس بمصدر^(١)، أما الوجه الثاني فقال به أبو إسحاق وهو منصوب على التمييز^(٢)، إلا أن النحاس يرى أن قول الأخفش هو الأولى وذلك لأنه «مشتق من فعل، والمصدر أولى به»^(٣). أما الوجه الثاني وهو المشهور - على حد قول السمين - أنه تمييز منقول من الفاعلية^(٤)، فالأصل: اشتعل شيب الرأس. وبين معناه الزمخشري بقوله: «وشبه الشيب بشواظ في بياضه وانتشاره في الشعر وفشوه فيه، وأخذه منه كل مأخذ باشتعال النار، ثم أخرجه مخرج الاستعارة، ثم اسند الاشتعال إلى مكان الشعر ومنبته وهو الرأس، وأخرج الشيب مميّزاً ولم يُضف الرأس اكتفاءً بعلم المخاطب أنه رأس زكريا، ثم فصحت هذه الجملة وشهد لها بالبلاغة»^(٥)، ونقل الواحدي (ت ٤٦٨ هـ) عن ابن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) أنه يجوز أن يكون (شيئاً) نائباً عن المصدر والمعنى (اشتعل الرأس اشتعالاً)، فالشيب سد مسد الاشتعال وهو مشابه لقولك: جاء فلان ركضاً على تأويل ركض ركضاً^(٦)، والظاهر الراجح اعراب (شيئاً) على التمييز على الرغم من اعتراض الأخفش، وما يرجح اعرابه على التمييز أن اعرابه على الحال وهذا ما قال به أبو حيان والسمين^(٧)، فهو ليس بقياس؛ لأن مجيء الحال من المصدر على خلاف قواعد النحويين وإن كثر استعماله، وكذلك اعرابه على التضمين ليس بمقيس أيضاً، وقد عدّ الجرجاني أن نصبه على التمييز هو الأروع، إذ قال: «اشتعل الرأس شيئاً ولم يقل اشتعل شيب الرأس، والفارق بين التركيبين أن التركيب القرآني يعني شدة انتشار الشيب في الرأس، حتى غطاه، والتركيب الآخر (اشتعل شيب الرأس) يعني: بدء ظهور الشيب، وليس بالضرورة انتشاره، كما تقول: اشتعل البيت ناراً، فيفهم أن النار قد أُلْمِت به كله، بخلاف إذا ما قلت: اشتعلت النار في البيت، فإنه قد يعني: أن النار أمسكت بطرف منه ولم تلحق به كله»^(٨). وبذا يتبين أن اعرابه على التمييز يصير به المعنى أبلغ وأروع وبه تتحقق سلامة التركيب أيضاً.

(١) معاني القرآن: ٤٣٧/٢.

(٢) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: ٤١٣.

(٣) اعراب القرآن: ٤/٣.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٥٦٤/٧.

(٥) الكشف: ٦/٣.

(٦) ينظر: التفسير البسيط: ١٩٠/١٤.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٢٤٠/٧؛ والدر المصون: ٥٦٤/٧.

(٨) دلائل الإعجاز: ١٠١/١.

خامساً: المعنى الوظيفي لـ (يوم) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ﴾^(١):

اختلف المفسرون في اعراب (يوم) في قوله تعالى لاختلافهم في تحديد العامل فيه، فمنهم من ذهب إلى أن العامل في (يوم) مضمّر تقديره: اذكر يوم تبلى السرائر، وهو أظهر الأقوال وأبينها -على حد قول ابن عطية^(٢)، وأما ما قاله بعض المفسرين من أن العامل في (يوم) قوله: (ناصر) من قوله تعالى: (ولا ناصر)^(٣)، فهو فاسدٌ عند أبي حيان وذلك لأن «ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وكذلك ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها على المشهور»^(٤). وكذلك لا يجوز أن تحمل الاعراب على: أنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فتجعل (يوم تبلى) منصوباً برجعه، وهذا ما قال به الزمخشري^(٥)، ورده أبو حيان بقوله: «وقال آخرون ومنهم الزمخشري: العامل (رجعه) ورُدُّ بأن فيه فصلاً بين الموصول ومتعلقه، وهو من تمام الصلة ولا يجوز»^(٦). وقد منع ابن جني كون (رجعه) العامل في (يوم تبلى) وعده خطأً، وعلل ذلك بقوله: «لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى)، وبين ما هو معلق به من المصادر الذي هو الرجوع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبى أمر لا يجوز، فإذا كان المعنى مقتضياً له والاعراب مانعاً منه احتلت له بأن تضمّر ناصباً يتناول الظرف ويكون المصدر المملووظ به دالاً على ذلك الفعل حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودل (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله»^(٧). وقد وصف أبو حيان من قال باضممار العامل بأنه من الحذاق^(٨)، ويبيّن ابن عطية سبب عدم كون العامل في قوله (قادر) وأن كل الفرق فرت من هذا التقدير «لأن ذلك يظهر منه تخصيص القدرة في ذلك اليوم وحده، وإذا تُؤمّل المعنى وما يقتضيه فصيح كلام العرب جاز أن يكون العامل (قادر)، وذلك أنه يقال: (إنه على رجعه لقادر)، أي على الإطلاق أولاً وآخرأ، وفي كل وقت، ثم ذكر تعالى وخصّص من الأوقات الوقت

(١) سورة الطارق: ٩.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ٤٦٦ / ٥

(٣) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: ٢٠١ / ٥

(٤) البحر المحيط: ٤٥٢ / ١٠

(٥) ينظر: الكشف: ٧٣٧ / ٤

(٦) البحر المحيط: ٤٥٢ / ١٠

(٧) الخصائص: ٢٥٨ / ٣

(٨) ينظر البحر المحيط: ٤٥٢ / ١٠

الأهم على الكفار؛ لأنه وقت الجزاء والوصول إلى العذاب، فتجتمع النفوس على حزره والخوف منه»^(١). وبين ابن هشام عدم تعلقه بقادر بقوله: ”ولا ينصب يوم بقادر لأنه قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره“^(٢). إن معنى يوم يتحقق بمعنى العامل فيه، فالنصب على أن العامل مضمّر هو أظهر الأقوال وأبينها.

* * *

(١) المحرر الوجيز: ٤٣٨/٥.

(٢) المغني: ١٩٧/٢.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- ١- إن كتب اعراب القرآن الكريم وتفسيره تعد من المصادر الخصبة التي يجد فيها دارس النحو - على وجه خاص - غايته كونها تحفل بالكثير من مسائل النحو التي أكد معربو القرآن ومفسروه دورها في الكشف عن المراد الصحيح من أي الذكر الحكيم.
- ٢- اختلاف آراء معربي القرآن الكريم ومفسريه وتعدد أوجه الاعراب لديهم وما ينبني عليها من أحكام تتعلق بالاستحسان والقبول والرفض والمنع والترجيح.
- ٣- عناية معربي القرآن الكريم ومفسريه بقواعد النحو وأحكامه، وهذا يظهر جلياً في رفضهم ما فيه فساد للصنعة النحوية.
- ٤- العناية بالجانب الوظيفي في تحديد سلامة التركيب واتضح ذلك من خلال معالجة البحث لبعض النماذج من أي الذكر الحكيم والتي كان للوظيفة النحوية أثر في تفسيرها واعرابها وما يحقق سلامة التركيب فيها شكلاً ومعنى.
- ٥- العناية بالمعنى أيضاً وعدم إغفاله في اختيار الوجه المناسب والذي يحقق المراد من الآية، إذ كانت العلاقة بين الاعراب والمعنى واضحة في اختياراتهم وتوجيهاتهم.
- ٦- استند معربو القرآن ومفسروه في توجيهاتهم إلى آراء جمهور النحاة منطلقين منها في اختيار الوجه المناسب، إلا ما كان منها متعارض مع المعنى، فكان لهم فيه توجيه آخر.
- ٧- ضرورة الابتعاد عن التأويل والتقدير والأخذ بما هو مشهور ومتفق عليه من الأحكام النحوية.

المصادر

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨.
- ٢- اعراب القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ٣- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩.
- ٥- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٥، ١٩٨٦.
- ٦- البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ٧- تاج العروس في جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.
- ٨- التبيان في اعراب القرآن، عبدالله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ٢٠٠٩.
- ٩- تفسير البسيط أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٣٠هـ.
- ١٠- تفسير البغوي (معالم التنزيل) للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، حققه وأخرج أحاديثه: محمد عبدالله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسلمان مسلم الحوش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

- ١١- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرى الهروي أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١.
- ١٢- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: هشام سليم البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣.
- ١٣- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢.
- ١٤- جوانب من نظرية النحو، نعيم جومسكي، ترجمة: مرتضى جواد باقر، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٥.
- ١٥- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد النجار، المكتبة العلمية، مصر.
- ١٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يونس بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
- ١٧- دراسات في الأدوات النحوية، الدكتور مصطفى النحاس، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٩٨٦.
- ١٨- ديوان جرير، دار بيروت، ١٩٨٦.
- ١٩- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: راينهت فايرث، دار النشر فرانك شتايز بفسادين، بيروت ١٩٨٠.
- ٢٠- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وعلق عليه: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٨.
- ٢١- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٢٢- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش موفق الدين بن علي (ت ٦٤٣هـ)، قدم له الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١.
- ٢٣- الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، منشورات محمد علي بيضون، ط ١، ١٩٩٧.

- ٢٤- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر الملقب بسبيويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨.
- ٢٥- كتاب الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ١٩٩٣.
- ٢٦- كتاب دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط ٣، ١٩٩٢.
- ٢٧- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- ٢٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار احياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.
- ٢٩- الباب في علوم الكتاب للإمام عمر بن عادل الدمشقي الحنبلي أبو حفص، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.
- ٣٠- لسان العرب، ابن منظور محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩.
- ٣١- اللوحة في شرح الملحّة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي الإسلامي، المدينة المنورة، ط ١، ٢٠٠٤.
- ٣٢- مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٨٤.
- ٣٣- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- ٣٤- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحكيم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة احياء كتب السنة، القاهرة، ١٩٩٤.
- ٣٥- المحرر الوجيز في تفسير كتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي

المعنى الوظيفي وإختيار الوجه الاعرابي لنماذج من القرآن الكريم

(ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٣.

٣٦- مشكل اعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.

٣٧- معاني القرآن أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتور هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠.

٣٨- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدليمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط ١، د.ت.

٣٩- معاني القرآن واعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٨.

٤٠- معجم التعريفات، للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.

٤١- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ٢٠٠٥.

٤٢- مفردات ألفاظ القرآن، العلامة الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٩.

٤٣- مقاييس اللغة، ابن فارس أحمد بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.

٤٤- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مطبعة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥.

٤٥- الوظيفة وتحولات البنية، الأستاذ الدكتور فيصل إبراهيم صفا، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١٠.